أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري
(حالة دراسة : مصانع أسمنت ولاية نهر النيل – السودان)

د. السيد بخت أحمد
كلية الآداب والدراسات الإنسانية
جامعة دنقلا السودان

ملخص:

هدف البحث إلى بيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري بمشاريع صناعة الأسمنت بمنطقة عطبرة. حيث تشتهر المنطقة بتوطن صناعة الأسمنت بالسودان، والتي جذبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمرين السعوديين والأردنيين.و تتمثل مشكلة البحث في أن الإستثمار الأجنبي المباشر يستنزف الموارد الطبيعية بالمنطقة ولا يقوم بتدريب الكوادر العاملة، بالإضافة إلى إعتماده على عمالة أجنبية مع توفر العمالة المحلية.

Abestract

find goal statement to the impact of FDI on human capital development projects Atbara cement industry area. Where is famous for the region Ptotun cement industry in Sudan, which has attracted foreign direct investment to Saudi investors and Alordnyin.o The research problem in FDI depletes natural resources in the region and does not train cadres, in addition to its dependence on foreign labor with local labor availability

مقدمة:

تنوعت أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان بصورة كبيرة في مجال الزراعة والصناعة بنوعيها التحويلية والإستخراجية بدءاً بالإستثمار في مجال النفط وصناعة السكر وأخيراً صناعة الأسمنت خاصة في السنوات العشر الأخيرة. حيث تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من المشاريع التي جذبت أيدي عاملة محلية كبيرة. بجانب ذلك تعد العائدات المادية للمستثمرين كبيرة جداً إذا ما قورنت بتنمية رأس المال البشري المحلي.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداعم الكبير لإقتصاد العديد من الدول النامية ويعتبر أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا ، بما تقدمه من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاديات المحلية والوطنية، واستيعاب العديد من العمالة المحلية المدربة وغير المدربة، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة.

تكشف تشريعات الدول المضيفة تجاه الاستثمار الاجنبي أن الدول التي تبغي الاستثمار الاجنبي تتوقع فوائد مادية ومعنوية متنوعة من صفقة الموارد التي تحقن بها الشركات هذه الدول. ولربما كان خلق العمالة ونقل التكنولوجيا النافعة والمهارات أو الإدخار أو الإيراد من العملات الأجنبية من أهم الهداف المعلنة لهذه الدول. بالإضافة إلى ذلك تود بعض الدول الحصول على الإستثمار الأجنبي وخاصة في الموارد الطبيعية بغية تشجيع أهداف التنمية الإقليمية ولزيادة الإيرادات الضريبية(مالكوم جبلز واخرون، 1995ص617).

هدف البحث: إلى بيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري بمشاريع صناعة الأسمنت بمنطقة عطبرة. حيث تشتهر المنطقة بتوطن صناعة الأسمنت بالسودان، والتي جذبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمرين السعوديين والأردنيين.

مشكلة البحث تتمثل في أن الإستثمار الأجنبي المباشر يستنزف الموارد الطبيعية بالمنطقة ولا يقوم بتدريب الكوادر العاملة، بالإضافة إلى إعتماده على عمالة أجنبية مع توفر العمالة المحلية.

ركز البحث بصورة أساسية على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري. حيث يحاول المستثمر الأجنبي الوصول للعائد المادي إعتماداً على الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة والكادر البشري الفني وغير الفني في إنجاز العمل.

منهج البحث: أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في الحصول على المعلومات معتمدة على المقابلات واستبانات للعاملين والمواطنين لبيان القيمة الفعلية للإستثمار الأجنبيي المباشر.

أختتم البحث بأهم نتائج الدراسة منها أن الإستثمار الأجنبي المباشر أسهم في توفير مواد مصنعة ساهمت في تدفق سلعة الأسمنت بالسوق مع الزيادة المتصاعدة لأسعاره في السوق. كما أنها توصلت إلى أن المستثمرين لا يوفرون التدريب المناسب للعاملين بل يعتمدون على العمالة المدربة.

مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر :

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة(أمينة زكى شبانه، 1994م، ص 2)

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى(على عبد الوهاب 1995، ص 16.)

تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى(جون هدسون و مارك هرندر ص 699.)

"أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار (الشركة العربية لمصائد الأسماك 1997، ص 177).

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:

1. الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

2. الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي ، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع الاستثمار.

3.الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق (إسماعيل شلبي، 2005 ص710).

مفهوم التدريب والتأهيل للكادر البشري:

يعد التدريب والتأهيل من أهم المؤشرات التي تؤكد المسار الصحيح لتنمية قدرات العاملين في أي مؤسسة. تعددت واختلفت التعاريف لمفهوم التدريب على النحو التالي :

فالتدريب نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات و المهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الأفراد في العمل(صلاح الدين عبد الباقي2002م،ص208).

أيضاً يعرف التدريب على أنه إجراء منظم من شأنه أن يزيد من المعلومات ، ومهارات الإنسان لتحقيق هدف معين(مصطفى نجيب شاوش1996م،ص202).

ويعتبر التدريب هو عملية تعلم، تتضمن اكتساب مهارات، ومفاهيم و قواعد، أو اتجاهات لزيادة وتحسين الأداء(راوية محمد حسن 2000م،ص167) .

أما الكاتب Raymond Vatier فقد أعطى تعريفا أكثر شمولاً وهو أن التدريب هو مجمل العمليات القادرة على جعل الأفراد والفرق يؤدون وظائفهم الحالية، و التي قد يكلفون بها مستقبلا، من أجل السير الحسن للمؤسسة بمهارة (مخلوفي عبد السلام و روشام بن زيان2004م).

الإستثمار في السودان :

لقد ساعدت عوامل كثيره فى خلق مناخ جاذب للاستثمار فى السودان . وعلى رأس هذه العوامل رغبة الحكومه الجاده فى تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الاجانب للبلاد.وقد انعكس هذا على الاعداد الكبيره من المستثمرين الذين قاموا بزياره السودان بقصد تاسيس استثمارات لهم ،وقد نفذ الكثير من هؤلاء مشرعات استثماريه ناجحة(http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest.htm).وتمثل عناصر جذب للمستثمرين الاجانب ما يلى :

1 .**موقع السودان الاستراتيجى:**

الذى يمثل مدخل للقاره الافريقية من الجهة الشرقية ، وتجاوره تسع دول افريقيه يمثل السودان منفذاً بحرياً لعدد منها . يطل الموقع على البحر الاحمر مما يجعل السودان يتوسط الأسواق العالمية فى الشرق الأوسط والشرق الأقصى فى آسيا وأوربا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابرة للبحر الأحمر عبر قناة السويس . يرتبط السودان مع دول الجوار بطرق جوية وبرية ،ويرتبط مع بعضها الاخر بالملاحة البحرية والنقل النهري أيضاً .

2 .الموارد والامكانيات الطبيعية التى يزخر بها السودان :

ويشمل ذلك الاراضى الزراعيه وموارد المياه العذبة من مصادر متعدده كألانهار والامطار والمياه الجوفيه اضافه الى الغابات والمراعى والثروه الحيوانيه والثروات المعدنيه التى تشمل الذهب وبعض المعادن النفيسة والثروة البترولية . ويتميز السودان بوفرة المواد الخام لمعظم الصناعات، كذلك يتميز بوفرة الموارد البشريه التى تتمثل فى العماله الفنيه والمدربة وباجور تقل كثيرا عن الدول الاخرى.

3.البنيات الاساسيه والمرافق الخدميه :

– وجود بنية أساسية ومرافق خدمية قابلة للتحديث والتطوير فى ظل سياسات الحكومة الجادة.

– تعزيز بيئة الإستثمار ومواكبة النهضة المرتقبة بعد اكتشاف النفط وإحلال السلام بالسودان ، ومن بينها مشروعات الطرق والسكك الحديديه والموانى البحرية والجوية والدولية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجارى وغيرها

– الاتجاه لتعزيز اوضاع المدن الصناعية الحالية وانشاء مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين

– جود مناطق حرة بمدينتى سواكن والجيلى ومنح المستثمرين فيهما العديد من المزايا التشجيعية.

– وجود قطاع مصرفى ، وقطاع تأمين ، وخدمات المراجعة والإستشارات المالية والقانونية والفنية

– جود مرافق تعليمية وصحية ذات مستوى متقدم تساهم فى توفير الخدمات المناسبه للمواطنين والاجانب.

– جود قطاع تشييد وبناء متقدم ساهم في وجود ووفرة فى المساكن والمكاتب التى تفى باحتياجات المستثمرين.

4.السياسات الاقتصاديه والتى شملت :

– تحرير الإقتصاد.

– تطوير سوق الأوراق الماليه.

– هيكلة الاقتصاد (خصخصة المنشأت العامه ،وإلغاء احتكار الدوله لبعض المجالات الأنتاجيه والخدميه)

– تحديث قوانين ولوائح تشجيع الاستثمار.

– وضع قانون استثمار مرن تتوفر به كافة الامتيازات المشجعه للمستثمرين وتشمل الاتى :

- الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركيه للتجهيزات الراسماليه.
- حرية حركة راس المال.
- حرية تحويل ارباح المشروع.
- تبسيط اجراءات الاستثمار عبر النافذه الموحده one stop-shop.
- منح المشروعات اعفاءات من ضريبة ارباح الاعمال تتراوح ما بين خمس الى عشر سنوات للمشروعات الاستثماريه.
- منح اعفاءات جمركيه كامله للمشروعات الاستراتيجيه وغير الاستراتيجيه على التجهيزات الرأسماليه .
- يمنح المشروع الاستراتيجى الارض اللازمه مجانا .
- يمنح المشروع غير الاستراتيجى الارض بالسعر التشجيعى .
- للمستثمر حرية العمل بمفرده دون اشتراط شريك سودانى . .(وزارة الإستثمار- السودان 2006م).

وفر القانون للمستثمر الضمانات الأساسية التالية :

- عدم التامم او المصادره او نزع الملكيه الابالقانون ومقابل تعويض عادل.
- عدم الحجز على الأموال المستثمره أومصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض حراسه عليها إلابأمر قضائى.
- للمستثمر الحق في إعادة تحويل المال المستثمر فى حالة عدم تنفيذ المشروع او تصفيته.
- تحويل الارباح وتكلفة التمويل بالعمله التى استورد بها فى تاريخ الاستحقاق (بعد سداد الالتزامات المستحقه قانونا).
- يتم قيد المشروع فى سجل المصدرين والمستوردين تلقائيا .(وزارة الإستثمار- السودان 2006م)

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري بمنطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة بالقرب من مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل بالسودان ، حيث أشتهرت المنطقة باحتكار صناعة الأسمنت بالسودان إذا استثنينا مصنع واحد فقط بمدينة ربك بجنوب أواسط السودان. حيث توجد خمسة مصانع منتشرة في المنطقة تم إنشاؤها بواسطة الإستثمارات الوطنية والإستثمارات الأجنبية المباشرة لمستثمرين سعوديين وأردنيين. ويمثل أقدم

الإستثمارات شركة الراجحي التي أعتمدت على أصول أقدم مصانع الأسمنت بالمنطقة وهو مصنع ماسبيو الذي تغير اسمه إلى مصنع أسمنت عطبرة أما الإستثمار الأردني فيتمثل في مصنع الشمالي.
تعتمد هذه المصانع على عدد من العمال المهرة وذوي الخبرة من عمالة محلية بالإضافة لإعتمادها على عمالة أجنبية. غير أن العمالة الأجنبية يكون لها الحظ الأوفر من الأجور. لذلك يرى العديد من المواطنين أن هذه المصانع يجب أن تستوعب أكبر عدد من العمالة المحلية حتى تتم الإستفادة المباشرة من الإستثمارات الأجنبية بالمنطقة. تعتبر الإستثمارات الأجنبية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدولة لأنها توفر لها السلعة وتدعم خزينتها المركزية، وفق سياسة وزارة الإستثمار السودانية، كما ان هذه الشركات الأجنبية تقوم ببعض الأعمال الخيرية بالمنطقة.
يقدر عدد العاملين بمصنع أسمنت عطبرة التابع لشركة الراجحي بألف عامل، يعملون بنظام الورديات في جميع قطاعات العمل. يمثل العنصر الوطني فيها نصيباً كبيراً، من منطقة الدراسة وجميع أنحاء السودان. ويعملون بعقودات مؤقتة رغم أن العامل يظل على رأس العمل حتي يبلغ سن التقاعد. وهذا الكم من العمال ساهم في حل جزء من مشكلة البطالة بالسودان. بينما يقدر عدد العاملين بمصنع الشمالي للأسمنت التابع لمستثمر أردني بأقل من ألف عامل بما في ذلك العمالة الأجنبية. ينتج المصنع الواحد حوالي سبعة ألف طن من الأسمنت في الوردية الواحدة، ما يعني أن المصنع الواحد ينتج في اليوم حوالي أحدى وعشرين ألف طن. ويستمر الإنتاج على طول العام دون توقف إلا في بعض الحالات المتعلقة بالصيانة.
تسعى الدولة للاستفادة من إمكانات المستثمرين في نقل التقانات وتطوير الصناعة معتمدة على الموارد الطبيعية ، لكن أعتقد أنه لم يكن في مقدمة إهتمامها تدريب وتأهيل الكادر البشري بقدر سعيها وراء إستيعاب عدد من العمال في محاولة لتخفيف حجم العطالة. فالتدريب كما يعرفه علماء الإدارة "بأنه "عبارة عن الخبرات المنظمة التي تستخدم لتنمية المعلومات و المهارات والاتجاهات التي يعتنقها العاملون في المنشأة، فهي عملية تهدف إلى تغيير سلوك واتجاهات الفرد من النمط الذي اتخذه لنفسه، إلى نمط آخر تعتقد الإدارة أنه أكثر ارتباطا مع أهداف المنشأة"(عبد الهادي الجوهري و إبراهيم 2001، ص:167)."
اما التدريب والتأهيل للعمالة التي يتم استيعابها من المواطنين المحليين فلا تجد حظها من التدريب والتأهيل جسب إفادات بالعاملين، ويؤكد ذلك رأي المبحوثين على أنه ليس هناك أي إيفاد لعمال أو فنيين محليين للتدريب والتأهيل، بل تعتمد المصانع على العمالة المتوفرة. وكانت إجاباتهم على النحو التالي:

جدول (1) تدريب وتاهيل العمالة المحلية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
يوجد تدريب	صفر	%00
لا يوجد تدريب	50	%100
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

يتضح من الجدول (1) أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على عمالة ماهرة ومدربة، ولا يقوم باستيعاب وتدريب عمال محليين حتى تتم الإستفادة المباشرة من الإستثمارات الأجنبية التي تنتشر في المنطقة. حيث أشارت نسبة 100% من العينة المختارة إلى عدم وجود تدريب وتاهيل للعمال المحليين. لأن فلسفة المستثمرين الأجانب الحصول على أرباح لإرتباط المستثمر بقيد زمني محدد وفق شروط الإستثمار. يتضح من هذه النتيجة أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم تفرض عليه موجهات بتدريب الكادر البشري، كما يتبين أن المستثمرين يعتمدون على العمالة المدربة محلياً أو عمالة أجنبية.

وفي سؤالنا عن أيهما أفضل الإستثمار الأجنبي أم الإستثمار المحلي، كانت إجابة المبحوثين كما يبين الجدول (2):

جدول (2) التفضيل بين الإستثمار الأجنبي و الإستثمار المحلي:

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أفضل الاستثمار الأجنبي	20	%40
أفضل الاستثمار المحلي	30	%60
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

تشير نسبة 60% إلى أن غالبية المبحوثين يفضلون الإستثمار المحلي في إنتاج الأسمنت عن الأجنبي المباشر الذي مثلته نسبة 40% وهي نسبة متقاربة لحد ما . وعندما سألناهم لماذا كان ردهم أن أسعار الأسمنت قبل تسليم المشروعات للمستثمرين كانت أقل بكثير مما هو عليه الآن. غير أن الذين يفضلون الإستثمار الأجنبي يقولون أن الإستثمارات الأجنبية هي التي أدت إلى

تطوير صناعة الأسمنت وجعلته متوفراً في السوق وفي متناول الجميع. وكانت إفادة الذين يفضلون الإستثمار المحلي تباينت إجاباتهم في ذلك. حيث ذكر أغلبهم أن الاستثمار المحلي يشجع رأس المال الوطني، ويرى الآخرون أن الإستثمار المحلي يمكن أن يستوعب فقط العمالة المحلية ويحفظ الأموال داخل السودان.

وفي سؤالنا للمبحوثين من السكان المحليين هل تعتقدون أن مصانع الأسمنت التي تنتشر بالمنطقة ساعدت في تنميتها كانت إجابات المبحوثين كما يبين الجدول (3) التالي:

جدول(3) دور مصانع الأسمنت في تنمية المنطقة:

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم لها دور	16	%32
لا ليس لها دور	34	%68
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

يتضح من الجدول أن غالبية العينة المختارة أكدت ان الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت ليس له دور في تنمية المنطقة . حيث أشارت نسبة 68% من العينة لتلك النتيجة بينما 32% يرون أن قيام المصانع له دور في تنمية المنطقة. ويبرر الغالبية إجاباتهم بأن الشركات تستوعب مجموعة محددة من العمالة ومنهم أعداد كبيرة من خارج المنطقة. وينظر هؤلاء للإستثمار الأجنبي بأنه يستنزف الموارد المحلية، خاصة إذا ما قورن بالإستثمار المحلي الذي يعتمد على العمالة السودانية.

كما أن كثير من الآراء المتداولة حول جدوى الإستثمار الأجنبي في مجال صناعة الأسمنت بالمنطقة قد تضاربت بين من يرى أن الإستثمار الأجنبي في هذا المجال يفقد البلاد موارد طبيعية قابلة للنضوب ومن يرى ان الإستثمارات تساهم في تحريك إقتصاد المنطقة. فكانت نتيجة الإستطلاع كما يبين الجدول التالي:

جدول (4) الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت سلاح ذو حدين:

البيان	التكرار	النسبة المئوية
يستنفد الموارد الطبيعية	28	%56
يدعم الإقتصاد الوطني	14	%28
الأثنين معا	8	%16
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

يتضح من الجدول (4) ان غالبية المستطلعين يرون أن الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت يفقد البلاد ثروات طبيعية قيمة وقابلة للنفاد إذا ما قورن بحجم العائد بنسبة بلغت 56% مقارنة بنسبة 28% ممن يرون أن الإستثمار الأجنبي المباشر يدعم الإقتصاد الوطني ويدر على الخزينة العامة اموالاً كثيرة . بينما يرى 16% من عينة الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشر يستنفد الموارد الطبيعية لكنه يدعم الإقتصاد الوطني. في تقديري ان الإستثمار الأجنبي في مجال صناعة الأسمنت إن لم يؤدي إلى خفض الأسعار فلن تكون فوائده المحلية كبيرة عكس الفائدة لتلك الشركات والمستثمرين الأجانب.

خلاصة القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان قد فتحت له نوافذ جيدة وفق قانون الإستثمار والذي خصصت له وزارة قائمة بذاتها، لكن فتح المجال أمام المستثمرين في كل المجالات له نتائج سالبة تنعكس على مستقبل البلاد وتفشي ظاهرة العطالة. لأن المستثمرين لهم القدرة على أستجلاب آلات وتقنيات تؤثر سلباً على الموارد البشرية من حيث حجم الإستيعاب في المشاريع، علاوة على عدم وجود تدريب للكادر البشري.

النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أعتمدت الدراسة على استطلاع لعدد من المواطنين وتوزيع إستمارات تحوي بعض الاستفسارات عن موضوع الدراسة، وتوصلت للنتائج التالية:

- أن الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت سد الفجوة التي كان يعاني من السودان من الحاجة لإستيراد الأسمنت، وبالتالي تم توفير عملة صعبة.
- أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يحافظ على سعر الأسمنت بالسوق كما كان الحال عند الاعتماد على الإستيراد.

- أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يقم بتدريب وتأهيل العاملين من الكوادر البشرية المحلية. بل اعتمد على عمالة اجنبية خاصة في الجوانب الفنية.
- أغلب العينة المستطلعة تفضل الإستثمار برأس المال الوطني على الإستثمار الأجنبي.
- يؤكد غالبية المستطلعين على أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس له دور في تنمية المنطقة.
- اكد المستطلعون أن بالإستثمار الأجنبي المباشر ستفقد البلاد ثروتها الطبيعية مقارنة بالعائد على الدولة وعلى التنمية المحلية والتدريب.

المصادر والمراجع:

1. إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة2005 ص710.
2. أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2.
3. جون هدسون، مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، دار المريخ الرياض ص 699.
4. راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/1999، ص:167.
5. الشركة العربية لمصا ئد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 1997، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص 177.
6. صلاح الدين عبد الباقي، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص :208.
7. عبد الهادي الجوهري و إبراهيم أبو الفار، إدارة المؤسسات الاجتماعية:مدخل سوسيولوجي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001، ص:167.
8. على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.
9. مالكوم جبلز واخرون، اقتصاديات التنمية،ترجمة عبد الله منصور وآخرون(1995) . دار المريخ، الرياض ص617.
10. مصطفى نجيب شاوش، إدارة الأفراد،ط1، دار الشروق للنشر التوزيع، عمان، 1996، ص:232.
11. مخلوفي عبد السلام و رؤشام بن زيان، الاتجاهات المعاصرة في التدريب :التدريب الموجه بالأداء،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.
12. وزارة الإستثمار- السودان 2006م في http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest.htm 3/8/2015